# السكان والتنمية من منظور إسلامي

د . كمال توفيق الخطاب *

مقدمة :

يشهد العالم في الوقت الحاضر تزايدا سريعا في أعداد السكان ، في الوقت الذي تزداد فيه حدة المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ويرجع البعض كل المشكلات التي تعاني منها الدول النامية إلى تزايد أعداد السكان ، فزيادة السكان تؤدي إلى عرقلة التنمية ، وبالتالي زيادة حدة الفقر والجهل والتخلف .

بينما يرى آخرون أن هذا الكلام مبالغ فيه ، وأن العكس هو الصحيح ، فزيادة السكان تؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال زيادة الطاقات العاملة والمنتجة . وبين هذين الفريقين تقف آراء أخرى . فهناك فريق ثالث يرى أن زيادة السكان قد تكون مفيدة في بلد ، ضارة في بلد آخر .

ويناقش هذا البحث جميع وجهات النظر والحجج المؤيدة لكل رأي من الآراء ، ثم يبين موقف الإسلام من هذه الآراء ، وذلك في المباحث التالية :

---

* أستاذ مساعد . قسم الفقه - كلية الشريعة والدرسات الإسلامية - جامعة اليرموك - إربد - المملكة الأردنية الهاشمية .

المبحث الأول : النمو السكاني .

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث : العلاقة بين السكان والتنمية .

المبحث الرابع : الضوابط الإسلامية في السكان والتنمية .

## المبحث الأول

**النمو السكاني :**

يلاحظ في السنوات الأخيرة : أن عدد سكان العالم يزداد بشكل مذهل ، حيث يزداد أكثر من تسعين مليونا في السنة الواحدة ، فمع مطلع شمس كل يوم تزداد الأفواه التي تطلب الطعام أكثر من مئتين وخمسين ألف فم ، وفي كل شهر تضاف إلى العالم مدينة جديدة في حجم مدينة القاهرة[١] .

ولم يكن الأمر كذلك من قبل ، ففي عام ١٨٥٠ كان عدد سكان العالم مليار نسمة ، وبعد ذلك بمئة عام أي في عام ١٩٥٠ ، تضاعف الرقم إلى مليارين ، ثم تضاعف الرقم مرة ثالثة إلى أربعة مليارات نسمة عام ١٩٧٦ ، وبعد ذلك بأحد عشر عاما فقط (١٩٧٦ - ١٩٨٧) بلغ عدد سكان العالم خمسة مليارات نسمة ، وسمي اليوم الحادي عشر من تموز عام ١٩٨٧ يوم الخمسة بلايين نسمة [٢] ، وتتوقع إحصاءات الأمم المتحدة أن يكون عدد سكان العام عام ٢٠٠٠م ، مابين ستة إلى سبعة مليارات نسمة[٣] .

ويعتبر معدل الزيادة في الدول النامية أكبر بكثير منه في الدول المتقدمة ، حيث لا يزيد هذا المعدل عن ١٪ ، بينما في الدول النامية يصل إلى ٣٪ .

وترجع أسباب الزيادة السكانية إلى عوامل عديدة : اجتماعية ، واقتصادية ، ودينية ، وصحية ، وغيرها .

---

(١) عز الدين فريد : ثلاث مقالات عن السكان ، ترجمة محمد أبوالليل ، دار الكرنك ، القاهرة ، ١٩٦٣م ، ص٦ . محمد على الفرا : مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص٢٧ .

(٢) أسامة الخولي : مابين التخمة والمجاعة ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت١٩٨٧ ، ص٤ .

(٣) صلاح نامق : اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص٥٤ .

united nations, nations, world population monitoring, 1993, newyork, 1996, p41.

فمن العوامل الاجتماعية والاقتصادية : حب التكاثر ، والمباهاة ، والتفاخر ، والرغبة في تكبير حجم العائلة ، من أجل زيادة أعداد العاملين ، ومن ثم زيادة الدخل ، ورفع مستوى المعيشة .

ومن العوامل الدينية : حث الديانات كلها على التكاثر ، لأنه من أسباب بقاء الإنسان واستمراره ، وقد حث الإسلام - بشكل خاص - على التكاثر ، وكرم الإنسان وفضله على سائر المخلوقات ، وشرع الكثير من الأحكام التي تحفظ النفس وتحمي الإنسان من كل اعتداء أو خطر .

ولعل من أبرز العوامل التي أظهرت الزيادة السكانية بشكل واضح : التقدم العلمي والتكنولوجي ، خاصة في المجال الصحي ، والطب الوقائي ، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات بشكل كبير ، ومانجم عنه من تحسن في مستوى المعيشة ، وتقدم الوعي الصحي في معظم الدول النامية[1] .

**الحجم الأمثل للسكان :**

وفي ظل هذا الواقع ، ومنذ بداية المشكلة تحاول دراسات عديدة تحديد الحجم الأمثل للسكان ، إلا أن الاختلاف كبير حول الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها في تحديد الحجم الأمثل للسكان ، فهل هو الاعتبار الاقتصادي؟ أم هو الاعتبار الأمني والعسكري؟ أم هو الاعتبار الفكري أو الترويحي . .الخ[2] .

وبالرغم من هذا الاختلاف فقد ركزت النظرية الحديثة للسكان على

---

(١) حسن عبدالقادر : الغذاء والسكان في العالم الإسلامي ، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ١٩٧٧م ، ص٤٠ ، حسن الساعاتي ، عبدالحميد لطفي ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨١م ، ص٢٢-٢٣ .

(٢) فريدريك أوزيون : المعدل الأمثل للسكان ، السكان في عالم الغد ، أبحاث جامعة منسوتا ، ترجمة محمد الصياد ، مكتبة مصر ، القاهرة ١٩٦٠م ، ص ٨٠ .

سوف نلاحظ في المبحث الأخير أن المعدل الأمثل للسكان لايمكن تحقيقه إلا باتباع الضوابط الإسلامية في السكان والتنمية .

العلاقة بين حجم السكان والموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ، واعتبرت الحجم الأمثل للسكان هو ذلك العدد الذي يستطيع تحقيق أعلى قدر ممكن من متوسط الدخل الحقيقي ، فإذا قل عدد السكان عن هذا القدر عانى المجتمع من الخفة السكانية ومايترتب عليها من نقص في استخدام الموارد ، وإذ زاد عدد السكان عن هذا القدر عانى المجتمع من الكثافة السكانية ، مما يؤدي إلى نقص متوسط دخل الفرد .

ويعتبر التحديد الفعلي للحجم الأمثل بالغ الصعوبة ، حيث يصعب تحديد الناتج القومي بشكل دقيق ، خاصة في الدول النامية ، كما أن رغبات الناس تختلف بين فترة وأخرى ، بالإضافة إلى أن السلع والمنتجات تختلف بين فترة وأخرى[1] .

ومع ذلك فقد اتفق على معايير للحجم الأمثل للسكان ، تختلف أهميتها باختلاف أوضاع كل بلد ، وهذه المعايير هي :-[2]

١ - كثافة السكان : وتشير إلى نسبة السكان للمساحة الأرضية للدولة ، أو إلى جملة الأراضي الزراعية للدولة ، وهي لاتعبر بدقة عن الوضع الاقتصادي .

٢ - نسبة البطالة : وتعني البطالة المرتفعة زيادة كثافة السكان عن الحجم الأمثل ، ومع ذلك توجد بطالة مقنعة تقلل من دقة هذا المعيار .

٣ - متوسط الدخل الحقيقي : ويشير ارتفاع متوسط الدخل إلى الاقتراب من الحجم الأمثل للسكان ، ومع ذلك فإن المتوسط الحسابي يخفي تفاوتا حادا .

---

(١) محمد عبدالمنعم عفر : نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام (١) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص٩٢-٩٤

(٢) نفس المصدر ، ص٩٥-٩٦ . وبالإضافة إلى المعايير السابقة ، فقد أورد كتاب الأمم المتحدة حول الاتجاهات السكانية معايير أخرى أقل أهمية ، مثل : مستوى التوظيف ، العوائد الاقتصادية ، نمط الاستهلاك ، توقع الحياة ، الهجرة ، التجارة الدولية . .الخ ، انظر جون كلارك : جغرافية السكان ، ترجمة محمد شوقي إبراهيم ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٤ ، ص٢٥٠ .

## المبحث الثاني

**التنمية الاقتصادية :**

تعرف التنمية بشكل مجرد : بأنها كل زيادة إيجابية إرادية ، كمية ونوعية ، لشيء من الأشياء[1] .

أما التنمية الاقتصادية فقد اختلف الاقتصاديون في تعريفها اختلافاً واسعا ، تبعا لاختفلافهم في التركيز على جانب دون آخر من مكونات التنمية ، ومع ذلك فإن معظم هذه التعريفات تركز على زيادة الإنتاج من خلال زيادة الدخل القومي ، أو زيادة متوسط داخل الفرد ، وذلك من أجل إشباع حاجات الإنسان المادية في النهاية .

ومن أبرز التعريفات المطروحة للتنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر مايلي :-[2] عملية استخدام الموارد الاقتصاد المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي ، تفوق معدلات النمو السكاني ، بما يؤدي إلى إحداث زيادات حقيقة في متوسط نصيب الفرد من الدخل .

تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية ، وخلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن .

ويعرفها كينز بأنها : «زيادة حجم التوظف ، وامتصاص مزيد من العمال العاطلين عن العمل ، مما يؤدي إلى زيادة إنفاق هؤلاء العمال على الاستهلاك ، وبالتالي تشجيع المشروعات على زيادة استثماراتها في المجتمع ، مما يزيد من الدخل القومي» .

---

(١) جمال عبده : دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية ، دار الفرقان ، عمان ١٩٨٤م ، ص٤١ .

(٢) محمد عبدالمنعم عفر : التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي ، دار المجمع العلمي ، جدة ١٩٨٠ ، ص٢٧ .

ويظهر من التعريفات المتقدمة : أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل الدولة بسياسات معينة ، لزيادة حجم الإنفاق ، وبالتالي زيادة حجم التشغيل والتوظف . وتتم زيادة الإنفاق في الدول النامية في الوقت الحاضر بالاعتماد على القروض غالبا ، أو عن طريق التمويل بالعجز ، وزيادة الدين العام ، وهو مايؤدي إلى زيادة مديونية الدولة ، وعرقلة تحقيق التنمية فيها .

ولم يكن الوضع كذلك في الماضي ، حيث كان النمو الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية عبارة عن عملية تتحقق تلقائيا داخل النظام الرأسمالي الحر إذا ماتمكن الفن الإنتاجي من أن يسبق عدد السكان ، ويتحقق ذلك بارتفاع معدل تراكم رأس المال ، وزيادة الاستثمار ، وارتفاع أهمية التصنيع ، وانتشار التخصص ، وتقسيم العمل ، ويظل النمو مطرداً ، ولكن ليس إلى ما لانهاية ، ففي مرحلة معينة يواجه الاقتصادي ظاهرة الركود ، نتيجة لظهور فعل قانون الغلة المتناقصة ، حيث ستؤدي زيادة السكان إلى إحداث ضغط على موارد العيش ، فيلجأ المجتمع إلى زراعة الأرض الأقل خصوبة ، مما يزيد من تكلفة الإنتاج ، فيختفي الربح . وبالتالي يختفي الدافع للنشاط الاقتصادي[1] .

وفي العقدين الأخيرين أخذت الدراسات الاقتصادية الخاصة بالتنمية تركز على الجوانب الإنسانية ، مثل : الحرية المدنية ، والعدالة ، والمشاركة السياسية ، والعلاقات الإنسانية ، وتحولت مشكلة التنمية إلى مشكلة المهارات البشرية ، ولذلك أخذت ظاهرة التزايد السكاني تحتل حجما أكبر في الدرسات الاقتصادية .

وقد ركز كثير من الاقتصاديين على موضوع تنمية الموارد البشيرية ، وذلك من خلال تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يسهمون

(١) عبدالرحمن يسري : تطور الفكر الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ١٩٧٩م ، ص١٠٠-١٠١ .

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما ، أو يمكنهم أن يسهموا فيها .

وقد اعتبرت بعض الدراسات المورد البشري بمثابة رأس المال البشري ، ومن ثم فقد بحثت هذه الدراسات في القيمة النقدية للإنسان ، وذلك بحساب تكلفة الكائن البشري بالنظر إلى المبالغ التي يتم إنفاقها على الإنسان منذ بلوغه ، وحتى بلوغ المرحلة التي يجري عندها الحساب ، أو بحساب العائد الاقتصادي للكائن البشري ، وذلك باحتساب القيمة النقدية للغلات الدورية المتوقعة من الإنسان طوال حياته[1] .

(١) جمال عبده : دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية ، مرجع سابق ص ٩٠ .

## المبحث الثالث

**العلاقة بين السكان والتنمية :**

مما لاشك فيه : أن هناك عوامل عديدة - إضافة إلى السكان - تؤثر في التنمية الاقتصادية ، مثل التقدم التكنولوجي ، والتجارة الخارجية ، والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المطبقة ، ومع ذلك فإن هناك فريقا من الاقتصاديين يحاول أن يثبت أن زيادة السكان هي السبب الوحيد في التخلف الاقتصادي ، وعرقلة خطط التنمية ، كما أن هناك فريقا آخر يحاول أن يثبت أن زيادة السكان تؤثر إيجابيا على التنمية ، وتؤدي إلى القضاء على التخلف الاقتصادي ، بنما يرى فريق آخر أن زيادة السكان مفيدة في بلد ، مضرة في بلد آخر ، وسوف نعرض فيما يلي لهذه الآراء ، والأدلة التي تستند إليها :-

**الرأي الأول وأدلته :**

ويعتبر مالتس - الراهب والاقتصادي الإنجليزي - أول من تبنى هذا الرأي ، في نظريته عن السكان ، والتي ظهرت في مطلع القرن التاسع عشر ، لتنذر الناس من الخطر الذي يتهددهم بسبب زيادة السكان ، وتتلخص النظرية في توضيح العلاقه بين زيادة السكان وزيادة الغذاء ، فالسكان يزيدون على شكل متوالية هندسية 1 - 2 - 4 - 8 - 16 - 32 - 64 ، أما الغذاء فيزيد على شكل متوالية عديدة 1 - 2 - 3 - 4 - 5 - 6 - 7 ، ويضيف ما تلس بأن زيادة السكان يمكن أن تصل إلى حد لا تستطيع الأرض بعده إطعامهم بسهولة ، ولذلك فلابد من اتباع ضوابط وقائية ، تتمثل في ضبط النفس والعفة ، وتأخير الزواج ، أو الاستسلام

للضوابط المانعة التي تتدخل بها الطبيعة ، كالأوبئة والأمراض والفقر ، والتي تؤدي إلى الحد من الزيادة السكانية[١] .

وقد تبنى نظرية مالتس بعده عدد كبير من الاقتصاديين والسياسين ، منهم : (جان باتست ساي ، ووليم ناسور ، وجون ستيوارت ميل ، كما ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين دعاة جدد لنظرية مالتس ، أطلق عليهم (المالتسيون الجدد) ، منهم : وليم فوجت الاقتصادي الأمريكي ، وبول أرش صاحب كتاب القنبلة السكانية ، وغيرهم[٢] .

ومن أبرز الأدلة التي يستدلون بها مايلي :

١ - أن زيادة السكان تتطلب زيادة الإنتاج الغذائي ، والإنتاج الغذائي لايزداد بنفس النسبة ، مما يضطر الدولة إلى الاستيراد ، وبالتالي زيادة المديونية ، وعرقلة التنمية .

٢ - زيادة السكان تؤدي إلى إضعاف معدل نمو الدخل الإجمالي ، وبالتالي متوسط دخل الفرد .

٣ - زيادة السكان تؤدي إلى البطالة السافرة والمقنعة .

٤ - زيادة السكان تؤدي إلى زيادة نسبة الفقراء .

٥ - زيادة السكان تؤدي إلى تدهور ا لمستويات الصحية والتعليمية .

٦ - زيادة السكان تؤدي إلى ضعف مستوى التربية ، لأن الآباء محدودي الدخل لايمكنهم تنشئة أولادهم نشأة طيبة[٣] .

---

(١) صلاح نامق : اقتصاديات السكان ، مرجع سابق ص٨٥ .
حاول مالتوس فيما بعد ، وفي طبعاته اللاحقة لنظريته في السكان الدفاع عن نفسه ضد من يتهمونه بأنه عدو للسكان بقوله : «إنه لخطأ فاضح في فهم رأيي أن يستنتج القارئ أني عدو لكثرة السكان ، إنما أنا عدو الرذيلة والبؤس . . .وهل هناك مانحتاجه بشدة أكثر من زيادة سريعة للسكان ، بشرط ألا تكون مصحوبة بالرذيلة و البؤس؟ انظر : الساعاتي ، دراسات في علم السكان ، مرجع سابق ، ص٤٩ . ومن الواضح أن هذا الكلام لاينفي فكرة المتوالية الهندسية والعددية ، ولايلغي نبوأته التشاؤمية حول حدوث المجاعات والأوبئة بسبب كثرة السكان ، وبالتالي فإن عماد نظريته يبقى قائما .

(٢) رمزي زكي : المشكلة السكانية وخرافة المالتسية الجديدة ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ١٩٨٤ ، ص٥٣ .

(٣) إبراهيم العيسوي : انفجار سكاني ، أم أزمة تنمية؟ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص٨٧ ، أبوالأعلى المودودي : حركة تحديد النسل ، الدار السعودية للنشر ١٩٨٤ ، ص١٤٦ .

**الرأي الثاني وأدلته :**

يحاول فريق من الاقتصاديين أن يثبت أن تناقص السكان هو شر محض ، وفيه خطورة كبيرة بشكل عام وفي كافة الظروف ، ويقول هؤلاء : لماذا ننظر إلى الأعداد المتزايدة باعتبارها أفواها تأكل ، ولاننظر إلى السواعد القوية المنتجة؟

ولعل من أوائل من تبنى هذا الرأي : آدم سميث ، حيث كان يرى أن أية زيادة سكانية سوف تكون ذات فائدة اقتصادية ، بشرط وجود رأس المال الذي يكفي لتوظيف جميع القوى العاملة ، ووجود السوق ، وتقسيم العمل[1] . وتبع سميث عدد كبير من الاقتصاديين الذين رفضوا نظرية مالتس ، واعتبروها من الأخطاء الكبرى في التاريخ .

وقد تبنى هذا الرأي معظم الاقتصاديين الاشتراكيين ، وقد كان ماركس من أبرزهم في تبني هذا الرأي ، والهجوم على أفكار مالتس . فقد كان يرى أن السكان ينتجون مايكفيهم ، ويزيد عن احتياجاتهم ، ولكنهم يأخذون جزءاً ضئيلا من هذا الدخل ، والباقي يذهب للرأسماليين ، كما هاجم فكرة المتوالية الهندسية وقال : إن هذا القانون يطبق على الحيوانات والنباتات ، وليس على الإنسان الذي يفكر في الاختراع وتقسيم العمل ، وقد اعتبر النظرية المالتسية تتضمن تشهيرا بالعنصر البشري ، وأرجع المشكلة السكانية وآثارها إلى طبيعة المجتمع الرأسمالي[2] .

وفي القرن الحالي تبنى هذا الرأي عدد كبير من الاقتصاديين ، من أشهرهم : اللورد كينز ، وكولين كلارك ، وج . كول ، وغيرهم[3] .

---

(١) صلاح نامق : اقتصاديات السكان ، مرجع سابق ، ص ٦٢ - ٦٥ .

(٢) عبدالرحمن يسري : تطور الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

(٣) أبوالأعلى المودودي : مرجع اسابق ص ٢٠٨ .

ومن أبرز الأدلة التي يستند إليها أصحاب هذا الرأي مايلي[1] :

١ - زيادة السكان تؤدي إلى تسهيل الانتقال إلى طرق الإنتاج الكبير ، ومن المعروف أن الإنتاج الكبير له مزايا متفوقة ومتقدمة ، ومن ذلك : زيادة الإنتاج مع تحسين في الجودة والنوعية ، إضافة إلى وفر في التكاليف ، مما يؤدي إلى هبوط الأسعار .

٢ - زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب ، وتقوي الدوافع الاستثمارية ، فيتسع حجم السوق ، ومايرتبط به من تقسيم أفضل للعمل ووفورات للإنتاج الكبير .

٣ - زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة عندما توجد عدالة اجتماعية .

٤ - إن نقص السكان من أهم أسباب الكساد الاقتصادي ، حيث يقل عدد السكان المستهلكين ، فيقل الطلب الكلي ، ويحدث الكساد ، وماينجم عنه من بطالة وتأخر في الإنتاج .

٥ - يرى كينز أن الزيادة السريعة في السكان تؤدي إلى زيادة سريعة في النشاط الاقتصادي ، كما أن نقص نسبة الزيادة السكانية تؤدي إلي هبوط نسبة استثمار رأس المال المتعلق بالتوظيف الكامل .

**الرأي الثالث :**

ويرى أصحاب هذا الرأي[2] أن كلا الرأيين السابقين صحيح ، ولكن تبعا للظروف والبيئة التي يطلق فيها هذا الرأي أو ذاك ، ففي المناطق الشاسعة التي

---

(١) إبراهيم العيسوي : انفجار سكاني أم أزمة تنمية ، مرجع سابق ص٩٦ . أبوالأعلى المودودي : حركة تحديد النسل ، مرجع سابق ص١٣٢ . أم كلثوم الخطيب : قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية ، الدار السعودية للنشر جدة ١٩٨٤ ص ٦٠ .

(٢) فردينانند زويج : الفكر الاقتصادي ، ترجمة عمر قباني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة د .ت ، ص٩٦ - ٩٧ .

تمتاز بقلة السكان ووفرة الثروات والموارد ، فإن الزيادة السكانية يكون لها أثر إيجابي ، أما الدول القليلة المساحة والتي تعاني من نقص الثروات ، فإن الزيادة السكانية تكون ذات أثر سلبي .

ويؤكد هؤلاء قولهم بالعديد من الأمثلة والحالات العلمية ، ففي القرن التاسع عشر أدت زيادة السكان في الولايات المتحدة إلى زيادة التقدم ، بسبب قلة السكان ووفرة الثروات .

**مناقشة الآراء السابقة :**

إن إمعان النظر في الآراء السابقة يوضح أن القضية المختلف فيها متداخلة ، وبالغة التعقيد ، ففي كل رأي من الآراء السابقة وجه حق ، وجوانب صحة ، ومع ذلك فلايمكن اعتبار أي رأي منها صحيحا مطلقا ، وسوف يتضح ذلك من خلال المناقشة التالية :

أما الرأي الأول القائل بخطورة تزايد السكان والداعي إلى وقف الزيادة السكانية : فيكفي القول : بأن هذا الكلام مناقض للسنن الكونية الربانية ، فلولا زيادة السكان لما ولد أصحاب هذا الرأي ، ولولا التكاثر لانقرضت البشرية منذ وقت طويل .

أما قولهم : بأن زيادة السكان تتطلب زيادة الإنتاج الغذائي ، فهذا صحيح ، ولكن هذه الزيادة هي التي تزيد من الإنتاج الغذائي ، لأن كل جيل تأتي عليه فترة الهرم والضعف ، فلابد أن يسلم المهمة للجيل الذي يأتي بعده ، ولولا ذلك لما استمر الإنتاج .

أما القول : بأن الإنتاج لايزداد بنفس النسبة التي يتزايد بها السكان ، فهذا كلام خاطيء ، ثبت خطؤه في الواقع العلمي والنظري ، فثبت خطأ نظرية

مالتس عمليا عندما ازداد الإنتاج بشكل لم يسبق له مثيل بفضل التقدم التكنولوجي - الاكتشافات الحديثة في مجال الزراعة - ، كما ثبت خطؤها نظريا من خلال العديد من الدراسات والبحوث ، بل إن تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أكدت تفوق نسبة زيادة الإنتاج الغذائي على نسبة زيادة السكان[1] .

يقول الاقتصادي الشهير كولن كلارك : إن الإنسان لو استغل أرضه بالمهارة التي يستغلها الفلاح الهولندي لأصبح إنتاجه الزراعي من المساحة المزروعة حاليا كافيا (ل :٢٨مليار) نسمة ، بحيث يعيشون جميعا على مستوى يوازي المستوى المرتفع في غرب أوربا[2] .

إن الزيادة السكانية لابد لها من ضوابط ربانية ، توجهها نحو تحقيق الغاية من خلقها وإيجادها ، ويكفي كمثال على ضرورة الضوابط قولهم : إن زيادة السكان تؤدي إلى نقص متوسط دخل الفرد ، فلو فرضنا أن دخل الفرد بقي مرتفعا ولم تحدث الزيادة السكانية ، ولم يلتزم الفرد بالضوابط الإسلامية ، فكيف سينفق دخله؟ هل سيراعي الأولويات؟ هل سيكون الإنفاق غير الملتزم نافعا للفرد والأمة؟ أم أن الفرد سوف يؤثر شهواته وأهواءه على كل شيء؟ سيؤثر الخمر على قوت عياله ، ويؤثر شريط الفيديو على رغيف الخبز ، ومائدة القمار على دواء طفله أو زوجته أو أمه . فأية فائدة للدخل المرتفع عندما تنعدم الضوابط والقيم والأخلاق؟ .

ويصدق نفس الكلام عند مناقشة الرأي الثاني ، والذي يرى أن زيادة السكان تزيد من التنمية ، حيث لا يمكن التسليم بصحة هذا الرأي مالم تكن

(١) أبوالأعلى المودودي : حركة تحديد النسل ، مرجع سابق : ص ١٢٦ - ١٣٠ .

(٢) نفس المصدر السابق : ص ١٣٤ .

الزيادة السكانية زيادة نوعية منضبطة بالقيم والمباديء الإسلامية ، منسجمة مع الأهداف الكبرى التي أرادها الخالق - سبحانه وتعالى - من خلق الإنسان والكون والوجود بكامله .

أما الرأي الثالث : فهو - أيضاً - خاطيء ، نظرا لعدم وجود ضوابط وقيم إسلامية من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب وجود استثناءات عديدة على هذه القاعدة ، فليست الكثافة السكانية مؤشر رخاء أو ضيق في جميع المناطق ، ففرنسا لديها نفس العدد من السكان لكل فدان مزروع مثل ما للهند ، وحالة الهند معروفة من حيث نسبة الفقر والجوع .

وكذلك في إفريقيا يوجد (٥ , ٢) فدان مزروع لكل إنسان - وهو مايزيد عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين ، ومع ذلك تعتبر أكثر القارات فقرا ، وأقلها تقدما ، ولديها من الجوعى أكثر من أية منطقة أخرى في العالم[1] .

وهكذا فاننا نرى أن زيادة السكان في بعض المناطق ، تصاحب بفقر وبؤس ، وكذلك صاحب قلة عدد السكان في مناطق أخرى من العالم الفقر والبؤس والتخلف مثل افريقيا .

وبعد مناقشة الآراء السابقة وبيان عدم صحتها ، يبقى التساؤل قائما ، وتبقى العلاقة بين الزيادة السكانية والتنمية غامضة ، فما هو الرأي الصحيح في هذا الموضوع؟

ان الرأي الذي يختاره الباحث ، ويعتقد أنه الرأي الصحيح هو أن الزيادة السكانية تؤدي إلى آثار إيجابية على التنمية ، عندما تكون هذه الزيادة وهذه

(١) جوزيف مورلابيه ، وكولينز ، صناعة الجوع ، خرافة الندرة ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ١٩٨٣ ص٢٤-٢٥ .

التنمية منضبطة بضوابط إسلامية ربانية ، وتكون ذات آثار سلبية عندما تفتقد هذه الضوابط ، ويبقى السؤال الأكثر أهمية هو : ماهي الضوابط الإسلامية للسكان والتنمية؟ وكيف تؤدي هذه الضوابط إلى توظيف الزيادة السكانية - إيجابيا - نحو زيادة الإنتاج والتقدم والرفاهية؟

## المبحث الرابع

**الضوابط الإسلامية للسكان والتنمية :**

قبل الحديث عن الضوابط الإسلامية للسكان يجدر بنا البحث في مدى شرعية تحديد النسل أو تنظيمه في ضوء الفقه الإسلامي ، وعلى ذلك فسوف يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب ، وذلك كمايلي :

المطلب الأول : تحديد النسل في ضوء الفقه الإسلامي .

المطلب الثاني : الضوابط الإسلامية للسكان .

المطلب الثالث : الضوابط الإسلامية للتنمية .

**المطلب الأول : تحديد النسل في ضوء الفقه الإسلامي :**

حث الإسلام على زيادة النسل ورغب فيه ، وقد وردت أحاديث عديدة تحث علي زيادة النسل ، مثل قوله - ﷺ - : «تزوجوا الودود الولود ، فاني مكاثر بكم الأمم»[1] غير أنه قد توجد بعض الظروف والأسباب التي تمنع الزوجين من الإنجاب ، كالأسباب الصحية ، أو التربوية ، أو غيرها ، فهل هذه الأسباب معتبرة؟ وهل يجوز تحديد النسل مطلقا دون أسباب أو ظروف؟ أو هل يجوز تحديد النسل خشية الزيادة السكانية وماينجم عنها من عرقلة للتنمية ، وإنقاص لمعدل الرفاهية ، كما يدعي أصحاب الرأي الأول ، والذي أثبتنا عدم صحة رأيهم من قبل؟

**فيما يلي مناقشة فقهية موجزة لهذه القضية :**

تشمل عبارة تحديد النسل كل مايتبعه الزوجان من وسائل وأسباب تمنع

(١) قال ابن حجر : فأما حديث :« فاني مكاثر بكم الأمم» فصح من حديث أنس ، فتح الباري ، دار المعرفة بيروت ، ١٣٧٩ ، ٩/ ١١١

حدوث الحمل ، كاستخدام حبوب منع الحمل ، أو القفازات ، أو اللوالب ، أو الإبر . .الخ ، غير أن من أهم وأقدم الوسائل عملية العزل ، وهي العملية التي بحثت مفصلة في كتابات الفقهاء قديما وحديثا .

## فما هو الحكم الشرعي للعزل؟

يعرف الفقهاء العزل بأنه : النزع بعد الإيلاج ، لينزل خارج الفرج[1] ، وللعلماء فيه عدة أقوال ، أشهرها : الجواز والتحريم ، فجمهور الفقهاء على جوازه[2] ومن أشهر القائلين بتحريمه : ابن حزم[3] .

أما الأدلة التي يستدل بها الجمهور فهي كثيرة ، ولعل من أشهرها : ماورد في البخاري ومسلم ، عن جابر - رضي الله عنه - «كنا نعزل على عهد رسول الله - ﷺ - والقرآن ينزل»[4] ، وحديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - : أن رجلا قال لرسول الله - ﷺ - : إن لي أمة ، وأنا اعزل عنها ، وإني أكره أن تحمل ، وأن اليهود تزعم أنها الموؤدة الصغرى ، قال «كذبت يهود ، اذا أراد الله أن يخلقه لم تستطع ردَّه»[5] . ففي هذا الحديث إقرار من النبي - ﷺ - للرجل أن يعزل عن أمته ، لأن اليهود كاذبون فيما قالوا عن العزل .

أما الأدلة التي يستدل بها المانعون : فأشهرها حديث جدامة بنت وهب التي سمعت النبي - ﷺ - بعد أن سئل عن العزل يقول : «ذلك الوأد الخفي» ، أخرجه مسلم[6] .

---

(١) نفس المصدر ٩/ ٣٥ .

(٢) ابن قدامة : المغني والشرح الكبير ٨/ ١٣٣ .

(٣) ابن حزم ، المحلى ، المكتب التجاري ، بيروت ١٠/ ٧٠ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب العزل ، فتح الباري ٩/ ٣٠٥ ، وأخرجه مسلم ، في كتاب النكاح ، باب العزل ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/ ١٤ .

(٥) روي هذا الحديث من طرق عديدة ، وأخرجه أحمد ، الفتح الرباني ، دار الشهاب ، القاهرة ١٦/ ٢٢٠ ، والترمذي ، شركة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٩٦٥م ، ٣/ ٤٣٣ وغيرهم ، قال ابن حجر : ورجاله ثقات ، بلوغ المرام : المكتبة التجارية بمصر ص ٢١٤ .

(٦) أخرجه مسلم في كتاب النكاح ، باب جواز وطء المرضع ، مسلم بشرح النووي ١٠/ ١٦ .

وللتوفيق بين حديثي أبي سعيد الخدري وجدامة بنت وهب ، وكلاهما صحيح ، فقد سلك العلماء عدة مسالك ، أشهرها الجمع بين الحديثين .

قال ابن حجر : والجمع ممكن . .فحديث جدامة ليس صريحا في المنع ، اذ لايلزم من تسميته وأدا خفيا على طريق التشبيه أن يكون حراما[1] . قال الطحاوي : والجمع بين الأحاديث يحمل النهي في حديث جدامة على التنزيه ، ويقول الصنعاني : ونوزع ابن حزم في دلالة قوله - ﷺ - : «ذلك الوأد الخفي» على الصراحة بالتحريم ، لأن التحريم للوأد المحقق الذي هو قطع حياة محققة»[2] ويقول ابن القيم : «وأما تسميته وأدا خفيا فلأن الرجل إنما يعزل عن امرأته هربا من الولد ، وحرصا على أن لايكون»[3] .

ومما تقدم يتبين أن رأي الجمهور القائل بجواز العزل هو الأرجح .

وقد بحثت هذه القضية من قبل عدد من المؤتمرات والمجامع الإسلامية ، وصدرت بشأنها قرارات ، من أبرزها مايلي :

* **قرار مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٥م** :- إذا كان هناك ضرورة شخصية تحتم تنظيم النسل فللزوجين أ ن يتصرفا طبقا لما تقتضيه الضرورة . لايصح شرعا وضع قوانين تجبر الناس على تحديد النسل بأي وجه من الوجوه[4] .

* **قرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية عام ١٣٩٦هـ** «لايجوز تحديد النسل مطلقا ، ولا يجوز منع الحمل إذا كان القصد منه خشية الإملاق . وأما إذا كان منع الحمل لضرورة محققة ، أو كان تأخيره لفترة ما لمصلحة يراها الزوجان فإنه لامانع حينئذ من منع الحمل أو تأخيره ، عملا بما جاء في الأحاديث

(١) فتح الباري ٩/ ٣٠٩ .
(٢) الصنعاني : سبل السلام ، مكتبة الرسالة الحديثة ٣/ ١٤٦ .
(٣) ابن القيم : تهذيب مختصر سنن أبي داود ، مطبعة أنصار السنة المحمدية ، ١٩٤٨ ، ٣/ ٨٥ .
(٤) (عبدالله الطريقي ، تنظيم النسل ، الرياض ١٩٨٣ ، ص ٥٧٠ .

الصحيحة ، وماروي عن جميع الصحابة - رضوان الله عليهم - من جواز العزل . .»[1] .

* قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الثالثة المنعقدة بمكة المكرمة عام ١٤٠٠هـ : «أما الدعوة إلى تحديد النسل او منع الحمل بصفة عامة فلاتجوز شرعا ، وأشد من ذلك في الإثم والمنع الزام الشعوب بذلك ، وفرضه عليها ، في الوقت الذي تنفق فيه الأموال الضخمة على سباق التسلح العالمي للسيطرة والتدمير ، بدالا من إنفاقه في التنمية الاقتصادية والتعمير وحاجات الشعوب»[2] .

* قرار مجمع الفقه الإسلامي في الدورة الخامسة بالكويت عام ١٩٨٨ :

أولاً : لايجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب .

ثانياً : يحرم استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل أو المرأة ، وهو مايعرف بـ (الإعقام» ، أو (التعقيم) ، مالم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية .

ثالثا : يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب بقصد المباعدة بين فترات الحمل ، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان ، إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعا ، بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض ، بشرط أن لايترتب على ذلك ضرر ، وأن تكون الوسيلة مشروعة ، وأن لا يكون فيها عدوان على حمل قائم»[3] .

وفي ضوء هذه القرارات يمكن تلخيص موقف الإسلام من الزيادة السكانية في النقاط التالية :

---

(١) نفس المصدر ص ٥٧٢-٥٧٣ .

(٢) نفس المصدر ، ص٥٧٣-٥٧٤ .

(٣) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، الدورة الخامسة ، العدد الخامس ، الجزء الأول ١٩٨٨ ، ص٧٤٨ .

- هناك سياسة عامة في الإسلام تحث على التكاثر ، كما أن هناك سياسة عامة تحث على الغنى والتربية والقوة والرفاهية .

- إن الإسلام يعتبر سياسة تنظيم النسل ، مسألة خاصة بكل زوجين ، نظرا لاختلاف ظروف كل فرد عن الآخر ، وكل أسرة عن الأسر الأخرى ، وبناء على ذلك فإنه لايمكن إصدار حكم عام على الزيادة السكانية في أي مجتمع إسلامي على المستوى الكلي ، نظرا لعدم جواز إصدار قانون عام يحد من قدرة أي زوجين على الإنجاب .

- إن القول بتحريم منع الحمل خشية الإملاق ، لايعني الحث أو السماح بالإنجاب المتكرر لعدد كبير من الأطفال في ظروف لاتسمح لهم بالحصول على تربية ورعاية صحية وغذائية كافية . فالرزق على الله وبيد الله قضية مسلمة ، وحقيقة لاتقبل الشك ، ولكن الله لايرزق من لايسعى ولايأخذ بالأسباب .

## المطلب الثاني

## الضوابط الإسلامية للسكان

### أولاً : مبدأ الاستخلاف :

إن الله - عزوجل - خلق الإنسان وكرمه وفضله على كثير من خلقه ، لحكمة عظيمة ، أطلعنا على بعض أطرافها في قوله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾(١) وفي قوله تعالى ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾(٢) .

فالزيادة السكانية من مقتضى حكمة الله - عزوجل - لإعمار هذه الأرض بالخير ، والقيام بمهام الخلافة ، كما في قوله تعالى وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً(٣) وفي قوله تعالى ﴿ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾(٤) .

فالله - عزوجل - لم يخلق الإنسان عبثا ، وإنما لحكمة عظيمة ، يمكن وصفها بالاستخلاف ، فكل زيادة سكانية لاتنسجم مع هذا المبدأ تعتبر زيادة ضارة ، ولذلك وصف القرآن الكريم الكافرين بقوله ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾(٥) وفي قوله تعالى - على لسان نوح عليه السلام إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴿٢٧﴾(٦) .

---

(*) يوجد في الإسلام عوامل أخرى عديدة ، تؤدي إلى زيادة السكان ، مثل : مبدأ تعدد الزوجات ، ومبدأ التسري ، والزواج المبكر ، والزواج من الكتابيات ... الخ ، ومع إقراري بأهمية هذه العوامل ، إلا أنني لم أتعرض لها في هذه الدراسة ، لصعوبة تطبيق بعض هذه الضوابط ، بسبب اختلاف الظروف من جهة ، ومن جهة أخرى : فقد حاولت التركيز على الضوابط التي تجعل الزيادة السكانية ، زيادة إيجابية ، دافعة وبناءة ، بحيث تزداد الأمة الإسلامية قوة وتقدما ، ولاتكون كالغثاء الذي حذر منه النبي - ﷺ .

(١) الذاريات ، اية ٥٦ .

(٢) هود آية ، ٦١ .

(٣) البقرة آية ، ٣٠ .

(٤) الحديد آية ، ٧ .

(٥) الفرقان آية ، ٤٤ .

(٦) نوح آية ، ٢٧ .

إن أية زيادة سكانية دون الامتثال لأوامر الله ، ودون التزام وتمسك بالمنهج الرباني ، إنما هي زيادة للقطعان البشرية ، وإكثار من الغثاء الذي حذر منه الرسول - ﷺ .

**ثانيا :- مبدأ «تخيروا لنطفكم»**

قال رسول الله - ﷺ : «تخيروا لنطفكم ، وأنكحوا الأكفاء ، وانكحوا إليهم»[1] . إن هذا المبدأ كفيل ببقاء واستمرار الصفات الأصلية والعناصر القوية في السكان ، وبالتالي فإن المجتمع المسلم ينمو بشكل إيجابي ، فتزداد فيه عناصر القوة ، وتقل فيه عناصر الضعف ، تزداد فيه مظاهر الصحة والنشاط والإنتاج ، وتقل فيه مظاهر الكسل والمرض والتخلف .

**ثالثا : مبدأ «فاظفر بذات الدين»**

قال تعالى : ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ﴾[2] وقال رسول الله - ﷺ - : «تنكح المرأة لأربع : لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك»[3] .

إن هذه الصفات الأربع تؤدي إلى تنمية سليمة في المجتمع المسلم ، فالمرأة هي نصف المجتمع ، ومهمتها في إعداد وتربية الأجيال أهم وأخطر ، ولذلك ينبغي أن يحسن الرجل الاختيار ، وإن التركيز على ذات الدين لما تمتاز به من التزام بالضوابط والقيم والأخلاق الإسلامية الضرورية لبناء أجيال سليمة قوية بناءة نافعة .

---

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح ، باب الأكفاء ، ١/ ٦٣٣ ، والألباني في صحيح الجامع الصغير ، وقال : (صحيح) ١/ ٥٦٤ ، رقم الحديث ٢٩٢٨ .

(٢) البقرة ، آية ٢٢١ .

(٣) رواه مسلم في كتاب الرضاع ، باب استحباب نكاح ذات الدين ، صحيح ، مسلم بشرح النووي ١٠/ ٥١ .

وقد أعطى الإسلام المرأة حق الاختيار ، كما أعطى الرجل ، وهنا تكّون الدقة بالغة في الاختيار ، لكي تستمر الأسر على أسس سليمة ، وتسهم الأجيال في القيام بالواجبات والمهام العظيمة والأهداف الكبيرة التي خلق الله - عزوجل - الإنسان من أجلها .

**رابعاً مبدأ كفالة الأقارب :-**

يتفق الفقهاء على وجوب نفقة الآباء على الأولاد ، والأولاد على الآباء[1] . ويترتب على إنفاق الآباء على الأولاد : التربية والرعاية ، وهذا يؤدي إلى بناء جيل متماسك ، متزن ، ويجنب الأطفال التشرد والضياع ، وبالتالي الانحراف .

ومن جهة أخرى فإن في إنفاق الأولاد على الآباء رعاية وتوقيراً ، فلايعتبر الإنسان هما أو مشكلة في أي فترة من فترات حياته .

**خامسا اشتراط الباءة :**

قال رسول الله - ﷺ - : «يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء[2] .

في هذا الحديث : حث على زيادة الكسب بزيادة العمل والإنتاج . ومعناه : أن لايتزوج ولايتسبب في الزيادة السكانية إلا من كان قادرا مستطيعا الإنفاق ، مؤهلا لتحمل هذه المسؤلية والقيام بها ، بالغا ، عاقلا ، مستكملا كافة الشروط التي تسمح له بأن يكون أبا مثاليا ، يتحمل مسؤلية أبنائه ، ولايلقي بالتبعة على كاهل أحد .

وفي قوله - ﷺ - :«فعليه بالصوم» فإن الصوم مع مافيه من علاج

---

(١) القرضاوي : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٨٠ ط٤ ، ص٥٢ .

(٢) أخرجه البخاري ، في كتاب النكاح ، باب قوله ﷺ :«من استطاع منكم الباءة فليتزوج» فتح الباري ، ٩/ ١٠٦ ، رقم الحديث ، ٥٠٦٥ .

للشهورة المتقدمة ، فإن فيه تريشدا للاستهلاك ، يؤدي إلى توفير في الدخل ، قد يمكن من القدرة على الانطلاق من خلال استثمار هذا الدخل وتنميته .

**سادسا مبدأ الاستعفاف :**

قال تعالى ﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾[1] .

إن هذه الطريقة هي الأفضل والأمثل بالنسبة لمن لا يستطيع النكاح لأي سبب من الأسباب ، إن هذا المبدأ موجود في الإسلام قبل مالتوس وغيره ، ولكنه خاص بغير القادرين على الزواج ، لأي سبب من الأسباب ، فالموانع الوقائية التي دعا إليها مالتوس يمكن أن تكون مقبولة ، إذا حصرت وقيدت بالفئة غير القادرة ريثما تستطيع .

إن وجود الحد الأدنى من الغنى أمر ضروري لابد منه ، ودون هذا الحد فإن بناء الأسرة والزيادة السكانية تصبح عبءاً على المجتمع ، والإسلام لايرضى لأفراده أن يكونوا عبءاً على أحد ، لذلك كان مبدا الاستعفاف هو الأسلوب اللائق بكرامة الإنسان .

إن الإذن بالزواج ثم اللجوء إلى كافة أساليب منع الحمل ، من أجل تحديد النسل ، هو أسلوب خاطيء ، يلحق الضرر والأذى بالمتزوجين : نفسيا وصحيا . أما أسلوب الاستعفاف فليس فيه ضرر على أحد ، بل فيه تربية وإعداد ، وحسن توجيه ، واستثمار للطاقات .

---

(١) النور ، آية ٣٣ .

## المطلب الثالث

## الضوابط الإسلامية للتنمية

في البداية لابد من الإشارة إلى أن مصطلح التنمية ليس من المصطلحات المعروفة في لغتنا العربية ، ومع ذلك فهو ليس مرفوضا إسلاميا ، مادام من الممكن توظيفه إسلاميا .

إن مايرفضه الإسلام ولايقره هو الأسلوب والشروط التي تطبق بها التنمية في الدول الإسلامية* ، فالتنمية القائمة تنمية مستوردة ، تخدم مصالح الدول الصناعية بالدرجة الأولى ، وتزيد في إفقار الشعوب الإسلامية وإرهاقها بالديون والفوائد الربوية التي لايمكن سدادها .

وقد كان تركيز خبراء التنمية الدوليون في البداية على التنمية الصناعية ، فاستورد المسلمون الآلات والمعدات والتكنولوجيا القديمة ، وفي مرحلة لاحقة ، قال خبراء التنمية : إن التنمية الزراعية هي الأهم ، فقام المسلمون باستيراد الميكنة الزراعية ، والبذور المحسنة ، والمبيدات والأسمدة ، وتسابقت الدول الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي .

وأخيراً قال خبراء التنمية : بأن التنمية يجب أن توجه إلى الإنسان ومهاراته التعليمية ، وعلى الفور استجابت المنطقة الإسلامية باستيراد مستلزمات التعليم من مختبرات وأجهزة الحاسب الآلي . .الخ ، ولاندري ماذا سيكون شكل التنمية القادمة مستقبلا .

إن التنمية التي ينشدها الإسلام ويقرها لها خصائص وضوابط متميزة

---

* يمكن التعرف على الملامح الأساسية لأوضاع الدول الإسلامية ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، من خلال النظر في الجدول الإحصائي الملحق في آخر الدراسة .

ومتفوقة ، يمكنها - إذا ما أخذ بها - استيعاب الزيادة السكانية المنضبطة بالضوابط الإسلامية .

**ومن أبرز ضوابط التنمية الإسلامية مايلي :-**

**أولاً : التنمية الإسلامية ليست مستوردة :**

إن التنمية التي يقرها الإسلام يجب أن تنبع وتستمد من بيئتنا وظروفنا واحتياجاتنا ، فلاينبغي أن تكون بلاد المسلمين أسواقا لمصانع الغرب ، أو حقول تجارب للسلع التي تنتجها الدول الصناعية .

ولاينبغي أن تتهافت الشعوب الإسلامية على الأسواق الغربية لاستيراد كل ماتنتجه مصانع الغرب ، سواءاً أكان مفيدا أم ضاراً .

ومن جهة أخرى : فإ نماذج التنمية الغربية قد لاتصلح للمنطقة الإسلامية ، وذلك بسبب اختلاف كثير من العوامل والظروف .

إن الإسلام لايمانع من الأخذ بكل ماهو نافع ومفيد ، بل يحث على ذلك ، فالحكمة ضالة المؤمن ، ومع ذلك فإن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح .

إن كل أسلوب تنمية يعتمد على القروض الربوية مرفوض إسلاميا ، فما جعل الله مصلحة في الأخذ بمحرم ، كما أن كل وسيلة تنمية تؤدي إلى زيادة المفاسد ، أو تسهم في نشر الفحشاء في المجتمع غير مقبولة شرعا ، ومن هنا فإن كل مايؤدي إلى تدهور الأخلاق وانحلال المجتمع لايسمح به ، ويمنع استيراده .

ومن هنا يمكن القول : إن الزيادة السكانية تؤدي إلى مزيد من التنمية ، عندما تكون التنمية المنشودة تنمية ذاتية ، ليست مستوردة ، منضبطة بالقيم والأخلاق الإسلامية .

**ثانيا الشمول والتوازن ومرعاة الأولويات** :[1]

التنمية الإسلامية تمتاز بالشمول ، فهي تركز على إشباع كافة الاحتياجات البشرية : من مأكل ، وملبس ، ومسكن ، وصحة ، وتعليم ، ونقل ، وحق العمل ، وحرية التعبير ، وممارسة الشعائر الدينية ، . .الخ ، فلاتقتصر التنمية على إشباع بعض الحاجات دون الأخرى ، خاصة في الظروف العادية التي لاتتطلب التركيز على جانب دون آخر .

كما تمتاز التنمية الإسلامية بالتوازن ، فلاتقبل أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى ، أو يتم التركيز على الصناعة دون الزراعة ، أو تقدم الكماليات على الضروريات أو الحاجيات .

فلابد من الالتزام بالأولويات في تنمية الإنتاج ، بإنتاج الضروريات ، ثم الحاجيات ، ثم التحسينيات .

**ثالثا تحقيق الاكتفاء الذاتي** :

نص معظم الفقهاء على ضرورة أن يقوم المسلمون بأنفسهم ، واعتبروا تعلم كل ماهو نافع وضروري للمسلمين فرض كفاية[2] ، فلايصح أن يكون المسلمون تحت رحمة أعدائهم ، في أي أمر من الأمور ، ويعتبر هذا المبدأ مرحلة من مراحل الإعداد التي أمرنا الله - عزوجل - بها في قوله تعالى ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم** ﴾[3] .

وإن الأمر يصبح خطيرا جدا عندما يعتمد المسلمون على أعدائهم في استيراد لقمة الخبز ، واللباس ، والدواء ، وكل المستلزمات الحياتية الضرورية والكمالية ، وهذا ما لايسمح به الإسلام ولايقره .

---

(١) محمد شوقي الفنجري : المذهب الاقتصادي في الإسلام ، دار عكاظ ، جدة ١٩٨١ ، ص٩٤-١٠٣ .
(٢) ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ، دار الكتاب العربي ، بيروت دت ، ص١٩ .
(٣) الأنفال ، آية ٦٠ .

إن الزيادة السكانية تعتبر مشكلة عندما يكون المسلمون أمة تابعة مستهلكة مهزومة ، لاحول لها ولاقوة ، أما إذا كانوا أمة متمسكة بدينها ، منتجة ، معطاءة ، قوية ، فإن الزيادة السكانية لاتكون مشكلة ، وإنما نعمة من الله تستوجب الشكر والعرفان .

**رابعا تحقيق حد الكفاية :**

اعتبر الإسلام ضمان حد الكفاية لكل فرد هو من أهم الأولويات ، وحد الكفاية هو الحد اللائق للمعيشة ، والذي يختلف باختلاف الزمان والمكان[1] ، ويجب على كل مسلم قادر أن يوفر هذا المستوى لنفسه ، ولمن يعول ، فإذا عجز عن ذلك تتكفل الدولة بتوفيره ، عملا بقول الرسول - ﷺ - : «أنا أولى بالمسلمين من أنفسهم ، فمن مات وعليه دين ولم يترك وفاء فعلينا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته»[2] .

قال ابن حجر : وهل كان ذلك من خصائصه - ﷺ - أو يجب على ولاة الأمر من بعده؟ قال : والراجح الاستمرار[3] .

وقصة عمر - رضي الله عنه - مع الذمي الذي كان يسأل الناس معروفة مشهورة ، حيث قال عمر لعامل بيت المال : انظر هذا وضرباءه ، فوالله ماأنصفناه اذ أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم ، فجعل له راتبا .

---

(١) الفنجري ، المذهب الاقتصادي في الإسلام ، مرجع سابق ، ص١٦٠ .
(٢) ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق ١٢/ ٩ .
(٣) أبويوسف ، الخراج ، دار الاصلاح ، مصر ١٩٨١ ، ص٢٥٩-٢٦٠ .

## الخاتمة

بالرغم من صعوبة دراسة العلاقة بين السكان والتنمية ، وعمق الخلاف حول هذه القضية في الأدب الاقتصادي ، إلا أننا في هذا البحث توصلنا إلى نتيجة هامة ورئيسة في هذا الموضوع ، هذه النتيجة هي : ضرورة الضوابط الإسلامية للزيادة السكانية وللتنمية ، فعند العمل بهذه الضوابط فستكون الزيادة السكانية نافعة ، وذات آثار إيجابية على التنمية ، وعند انعدام هذه الضوابط فسوف تكن الزيادة السكانية ضارة وذات آثار سلبية على التنمية .

فعند تطبيق مبدأ اشتراط الباءة ، واختيار الأكفاء ، وكفالة الأقارب ، والاستعفاف لمن لايجد ، لابد أن تكون الزيادة السكانية إيجابية ، مهما كانت الظروف الأخرى المحيطة .

إن التنمية المنشودة إسلاميا : هي التنمية النابعة من بيئتنا وقيمنا وحاجاتنا ، فليس متوسط دخل الفرد ، أو نصيبه من البروتين أو الكهرباء . . .هي المؤشرات الحقيقية للتنمية ، وإنما مدى ارتقاء الإنسان بفكره وروحه ، ومدى تحقيق الطمأنية والاستقرار ، وقبل ذلك مدى انسجامه مع الفطرة والنواميس الكونية ، والتزامه بالمباديء والقيم الإسلامية .

**وبالإضافة إلى ذلك توصل البحث إلى النتائج التالية :**

١ - لايصح القول : بأن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة التنمية ، أو عرقلة التنمية ، لأن الأمر يتوقف على نوعية الزيادة ومدى انضباطها بالضوابط الإسلامية .

٢ - من أبرز الضوابط الإسلامية للزيادة السكانية : اشتراط الباءة ، واختيار الأكفاء ، واختيار ذات الدين ، وكفالة الأقارب ، كما أن سياسة الاستعفاف تعتبر من أهم الضوابط ، والتي تتفوق على كل سياسات تحديد النسل المحرمة شرعا .

٣ - إن الزيادة السكانية التي يريدها الإسلام : هي زيادة إيجابية ، فاعلة ، مؤثرة ، منتجة ، نافعة للمجتمع ، تستطيع مواصلة المسيرة ، وتتسلم زمام الإنتاج والحياة الاقتصادية من الأجيال السابقة بفاعلية وكفاءة .

٤ - من أبرز الضوابط الإسلامية للتنمية : أنها تنمية ذاتية ، شاملة ، متوازنة ، تحقق الاكتفاء الذاتي ، وتؤمن حد الكفاية ، إن هذه الضوابط وغيرها ، تجعل التنمية الإسلامية تستوعب الزيادة السكانية الفاعلة ، وتوظفها نحو التقدم .

٥ - إن زيادة السكان ليست هي العامل الوحيد المؤثر في التنمية ، ومع ذلك لن تحدث الزيادة السكانية آثار إيجابية على التنمية ، إلا بالالتزام بالضوابط والقيم الإسلامية .

٦ - بالرغم من أن الأصول الإسلامية تدعو إلى زيادة النسل ، إلا أن جمهور الفقهاء يجيزون العزل ، وكذلك قرارات المؤتمرات والمجامع الفقهية أجازت تنظيم النسل للضرورة ، أو للمصلحة التي يراها الزوجان ، أما الدعوة إلى تحديد النسل أو إلزام الشعوب بذلك من خلال القانون ، فإن ذلك لايجوز شرعا .

٧ - إن حث الإسلام على زيادة النسل لايعني بأي حال من الأحوال الإكثار من الغثاء الذي حذر منه النبي - ﷺ - ، وبناء على ذلك فلابد من الالتزام بالضوابط والقيم الأخلاقية والتربوية ، لكي يكون المسلمون أمة قوية عزيزة الجانب ، كما أرادها الله - عزوجل - (خير أمة أخرجت للناس) .

## التوصيات

١ - ضرورة التأكيد على أهمية الفحص الطبي قبل الزواج ، من أجل اختيار الأكفاء ، وتجنب الكثير من حالات الضعف والعجز والمرض التي يمكن تجنبها ، وبالتالي الإسهام في صيانة المجتمع ، والمحافظة على الأجيال القادمة .

٢ - ضرورة التأكد من قدرة الزوج على الإنفاق عن طريق المحكمة الشرعية ، وذلك بإرفاق معاملة الزواج بكشف الراتب ، أو مايدل على الوضع المالي ، وذلك من أجل التضييق على محاولات الخداع والتضليل .

٣ - ضرورة إيجاد مؤسسات للزواج تحمل هذه الرسالة المقدسة ، وتزيد من وعي المسلمين بأهمية الزواج ، وضرورة إقامته على أسس قوية من القيم والأخلاق الإسلامية الرفيعة ، بحيث توجد تشريعات تحمي هذه العلاقة المقدسة من نزوات اللاهين وعبث العابثين .

٤ - ضرورة العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من كافة السلع الأساسية ، أو السير في طريق الوحدة والتضامن والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية بما يؤدي إلى قيام السوق الإسلامية المشتركة حقيقة .

٥ - لابد من السير على خطة اقتصادية نابعة من بيئتنا وظروفنا ، تراعي الأولويات ، وتعمل على تحقيق الإصلاح الاقتصادي ، من خلال التخلص التدريجي من التبعية الاقتصادية ، وزيادة الاعتماد على الذات ، بما يؤدي إلى تقدم واستقرار اقتصادي وعلاقات متكافئة مع الدول المجاورة .

## أهم المراجع


- ابن تيمية ، تقي الدين : الحسبة في الإسلام (دار الكاتب العربي ، بيروت د .ت) .
- ابن حجر ، أحمد بن علي : فتح الباري (دار المعرفة ، بيروت ١٣٧٩هـ) .
- ابن حجر ، أحمد بن علي ، بلوغ المرام ، المكتبة التجاريه بمصر ، د .ت .
- ابن حزم ، علي بن أحمد ، المحلىّ ، (المكتب التجاري ، بيروت د .ت) .
- ابن قدامة ، عبدالله بن أحمد ، المغني والشرح الكبير ، (دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٧٢) .
- ابن القيم ، محمد بن أبي بكر ، تهذيب مختصر أبي داود ، (مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٩٤٨م) .
- ابن ماجه ، محمد بن يزيد : سنن إبن ماجه (المكتبة العلمية ، بيروت دت) .
- أبويوسف ، يعقوب بن إبراهيم : الخراج (دار الإصلاح ، مصر ١٩٨١) .
- أحمد بن حنبل : الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد ، للساعاتي ، (دار الشهاب ، القاهرة) .
- الألباني ، ناصر الدين : صحيح الجامع الصغير وزيادته للسيوطي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ١٩٨٦ ط٢ .
- أوزبون ، فريدريك : المعدل الأمثل للسكان ، السكان في عالم الغد ، أبحاث جامعة منيسوتا ، ترجمة محمد الصياد ، (مكتبة مصر ، القاهرة ١٩٦٠) .
- الترمذي ، سنن الترمذي ، (شركة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٩٦٥م) .
- الخطيب ، أم كلثوم : قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية ، (الدار السعوبية للنشر ، جدة ١٩٨٤) ط٣ .
- الخولي ، أسامة : مابين التخمة والمجاعة ، مجلة عالم الفكر (المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ١٩٨٧م) .

- زكي ، رمزي : المشكلة السكانية وخرافة المالتسية الجديدة (المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ١٩٨٤) .
- زويج ، فرديناند : الفكر الاقتصادي ، ترجمة : عمر قباني (الدار القومية للطباعة ، القاهرة د .ت) .
- الساعاتي ، حسن : دراسات في علم السكان (دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨١م) .
- الطريقي ، عبدالله :تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه ، (الرياض ١٩٨٣ ط ١) .
- عبدالقادر ، حسن ، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الامام محمد بن سعود الرياض ١٩٧٧ .
- عبده ، جمال : دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية ، (دار الفرقان ، عمان ١٩٨٤م) .
- عفر ، محمد : التنيمة الاقتصادية لدول العالم الإسلامي ، (دار المجمع العلمي ، جدة ١٩٨٠) .
- عفر ، محمد : نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام (١) (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ١٩٨١) .
- العيسوي ، إبراهيم : انفجار سكاني أم أزمة تنمية (دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٥) .
- فريد ، عزالدين : ثلاث مقالات عن السكان ، ترجمة محمد أبوالليل (دار الكرنك ، القاهرة ١٩٦٣) .
- الفنجري ، محمد : المذهب الاقتصادي في الإسلام (دار عكاظ ، جدة ١٩٨١) .
- القرضاوي ، يوسف : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ، (مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٨٠) ط ٤ .

- كلارك ، جون : جغرافية السكان ترجمة محمد شوقي إبراهيم ، (دار المريخ ، الرياض ١٩٨٤) .
- مسلم ، أبوالحسين : صحيح مسلم بشرح النووي ، (المطبعة المصرية بالأزهر ، القاهرة ١٣٤٩هـ) .
- المودودي ، أبوالأعلى : حركة تحديد النسل ، (الدار السعودية للنشر ، جدة ١٩٨٤م) ط٣ .
- مورلابيه ، جوزيف ، وفرانسيس كوليز : صناعة الجوع خرافة الندرة ، ترجمة أحمد حسان .
- (المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ١٩٨٣م) .
- نامق ، صلاح : اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني ، (دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠م) .
- يسري ، عبدالرحمن : تطور الفكر الاقتصادي (دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٩م) .
- البنك الإسلامي للتنمية : التقرير السنوي ١٩٩٥-١٩٩٦ جدة .

* United Nations, World Population Monitoring, 1993, New York 1996 .